مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: حزب العدالة والتنمية وإشكالية التحول نحو النظام الرئاسي في تركيا رؤية في تحليل الواقع السياسي ومواجهة التحديات
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد عدنان كاظم، م.م. جاسم محمد احمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7741
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/ 10.25130/tjfps.v2i10.126

TJFPS

ISSUE 10

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

حزب العدالة والتنمية وإشكالية التحول نحو النظام الرئاسي في تركيا
رؤية في تحليل الواقع السياسي ومواجهة التحديات

" The Justice and Development Party and the Challenge of Transitioning to a Presidential System in Turkey: A Vision for Political Analysis and Confronting Challenges

Ahmed Adnan Kazim [a]
Jassim Mohammed Ahmed [a]
[a] Baghdad University - College of Political Science

أ. م. د. أحمد عدنان كاظم [a] *
م.م. جاسم محمد احمد [a]
[a] جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 19 April. 2017
- Accepted 10 May. 2017
- Available online 30 June. 2017

Keywords:
- Justice and Development Party
- Transition to a presidential system
- Domestic policy
- Political stability
- Political challenges
- Political reality

©2017. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The Turkish governments had witnessed dramatic changes during several decades ,So the article researched in realistic situations to estimate the contemporary events according to what happened now a days .Therefore , many challenges must be tackled in order to assessment the political scene specially after several military intervention in political life ,So these developments required making of amendments in constitutional law to change the political system toward presidential order instead of parliamentary system , and this was happened in constitutional amendments which hold in sixteenth of April 2017 as a result of it .Turkish policies were stable politically and lawfully according to practicing democracy ,and it could be easily to know the nature of political participation as followed constitutionally .So the potentially strongest forces are being enabled to renew the political elites ,and the economic miracle would redistribution of roles among active actors in political life .Erdoğan's supporters point out since the attempted coup which happened in amid of July 2016 ,So the governing party and its government tried to reconstruction of trust between the peoples and political elites mutually , in order to override all challenges and to stabilize the process of democracy.

*Corresponding Author: Ahmed Adnan Kazim,E-Mail: ahmedkadhim1972@gmail.com , Tel: , Affiliation: University of Al Tikrit / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ نيسان/2017
- القبول : 10/ايار /2017
- النشر المباشر: 30/ حزيران/2017

الكلمات المفتاحية :
- حزب العدالة والتنمية
- التحول النحو النظام الرئاسي
- السياسة الداخلية
- الاستقرار السياسي
- التحديات السياسية
- الواقع السياسي

الخلاصة : شهدت حكومات تركيا تغيرات جذرية على مدار عقود عدة. لذا، تناول المقال الأحداث المعاصرة في ظروف واقعية لتقدير التطورات الحالية وفقًا لما يحدث في الوقت الحاضر. وبالتالي، يتعين التصدي للعديد من التحديات من أجل تقييم الساحة السياسية، خاصة بعد التدخلات العسكرية المتعددة في الحياة السياسية. لذا، استدعت هذه التطورات إجراء تعديلات في القانون الدستوري لتغيير النظام السياسي نحو النظام الرئاسي بدلاً من النظام البرلماني، وحدث ذلك في تعديلات دستورية جرت في السادس عشر من أبريل 2017 نتيجة لذلك.

كانت السياسات التركية ثابتة سياسياً وقانونياً وفقًا لممارسة الديمقراطية، ويمكن بسهولة معرفة طبيعة المشاركة السياسية كما يلتزم بها الدستور. لذا، يتمكن القوى الأقوى بشكل محتمل من تجديد النخب السياسية، ويمكن أن يتم إعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين النشطين في الحياة السياسية. يشير أنصار أردوغان إلى أن الحزب الحاكم وحكومته حاولوا إعادة بناء الثقة بين الشعب والنخب السياسية تبادلياً منذ محاولة الانقلاب التي وقعت في منتصف يوليو 2016، من أجل التغلب على جميع التحديات واستقرار عملية الديمقراطية.

المقدمة :

مرت الدولة التركية الحديثة بتطورات سياسية عدة أسهمت في صيرورة تجربة حكم غير مستقرة محكومة بإرث الإمبراطورية العثمانية التي استمرت قرابة أربعمائة سنة لتنتهي بشكل عنيف كجزء من نتاج الحرب العالمية الأولى ، لتبدأ مرحلة الجمهورية التركية في عام 1923 على يد العسكريين بقيادة مؤسسها " مصطفى كمال أتاتورك " مع استمرار أنموذج وصاية المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية لتصبح المؤسسة السياسية تحت سيطرة وهيمنة العسكر بين الحين والآخر ، وهذا ما أثبتته التجربة في سلسلة الانقلابات العسكرية التي حدثت في البلاد لتعكس ظاهرة انعدام الاستقرار السياسي وبدليل تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية عام 1960 وعام 1971 وعام 1980 ، وأيضا تدخله غير المباشر الذي عُرِفَ بالانقلاب الأبيض في حينها من أجل تغيير المعادلة السياسية وفرض واقع سياسي مغاير عام 1997. وفي أغلب الأحوال كانت هذه المراحل تشهد صيرورة واقع سياسي يبتغي الحفاظ على مصالح النخبة الحاكمة التركية المتمثلة في قادة الجيش ورجال الأعمال وأصحاب الممتلكات والأراضي ، مع تزايد حجم التحديات التي تواجه البلاد في جميع مجالات الحياة كافة وبخاصة في ظل تنامي الطموحات السياسية التي تروم تكريس دعائم الحكم وفقا للمواد الدستورية التي جرى إقرارها واعتمادها من أجل صيرورة شكل من أشكال الحكم الذي رأيناه يتأرجح بين الحكم البرلماني الذي استمر لمدة طويلة من الزمن تارة ، والرغبة الفعلية في التحول نحو نظام الحكم الرئاسي الذي من شأنه أن يوسع صلاحيات رئيس الجمهورية كجزء من

الاستحقاقات السياسية والاقتصادية (شرعية الحكم وشرعية الانجاز في المعجزة الاقتصادية) التي استطاع حزب التنمية والعدالة أن يحققها منذ عام 2002 تارة أخرى .

أهمية البحث :شهدت الدولة التركية الحديثة في بداياتها تجربة حكم تستند إلى سيطرة نظام حكم الحزب الواحد منذ عام 1923 ولغاية عام 1946 في ظل هيمنة حزب الشعب الجمهوري الذي كان يُعّد من الناحية الواقعية الممثل الوحيد للأمة التركية والوريث الحقيقي لمؤسس الجمهورية التركية الحديثة " مصطفى كمال أتاتورك "، أما مرحلة التعددية السياسية التي سادت البلاد منذ عام 1946 فما زالت سائدة حتى وقتنا هذا في ظل حدوث متغيرات وتحولات سياسية عدة مثلت حالة من انعدام الاستقرار السياسي في الحياة السياسية التركية (الانقلابات العسكرية وتنافس القوى السياسية من أجل تأمين المصالح) والتي انتهت بالتحول من نظام الحكم البرلماني إلى نظام الحكم الرئاسي في ظل تجربة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 .

فرضية البحث :تنطلق فرضية البحث من فكرة محددة تستند إلى إن النظام السياسي التركي قد شهد تجارب من الحكم تأرجحت ما بين اعتماد النظام البرلماني لمرحلة طويلة من الزمن مع بروز أحادية حزبية لمدة قصيرة ثم ما لبثت أن تحولت لتعددية حزبية منذ عام 1946 ، والتي تداخلت في مرحلة لاحقة مع ظروف موضوعية وفقا لرؤية الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية) من أجل الانتقال نحو نظام رئاسي يحاول أن يعتمد على قواعد دستورية جديدة تنال رضا وقبول الشعب التركي ، ولها الدور الكبير في صيرورة تجربة حكم جديدة ربما قد تكون مليئة بالتناقضات والتحديات بسبب تقاطع الرؤى السياسية بين القوى السياسية المشاركة في النظام الديمقراطي ألتعددي .

مبررات البحث :تقوم مبررات البحث على موضوعة التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي مع وجود حالة من الانقسام السياسي والاجتماعي في الدولة التركية بين مؤيد ورافض لعملية التحول هذه ، والدليل على ذلك تمرير التعديلات الدستورية باستفتاء شعبي حصل على نتائج نوع ما متقاربة مما يصبح من الصعوبة التكهن بالواقع السياسي وتحدياته المستقبلية في المرحلة القادمة في ظل تباين المواقف الدولية سيما الأوربية منها حيال هذه التحولات السياسية والمتغيرات التي ستطال بنية النظام السياسي الديمقراطي .

منهجية البحث :

اعتمد البحث على منهجية محددة في تحليل الواقع السياسي والتحديات التي تواجه التحولات السياسية في النظام السياسي التركي الراهن والمتمثلة في تطبيق منهج التحليل النظمي لمعرفة أبعاد التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي كمدخلات ومخرجات ، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لوصف أبرز الأحداث والوقائع السياسية التي تشهدها الحياة السياسية الديمقراطية في البلاد .

هيكلية البحث :ينقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة في ثلاث محاور بحث الأول في التطورات السياسية التي مرت بها الدولة التركية الحديثة في مرحلتي النشوء والتطور لمعرفة طبيعة تحديات المحنة وانعكاسات التغيرات السياسية في مرحلة لاحقة على واقع التجربة الديمقراطية الجديدة . أما المحور الثاني فقد بحث في تداعيات المحاولات الانقلابية على استقرار نظام الحكم التركي لتشخيص التحديات التي تواجه الواقع السياسي وطبيعة الفواعل التي أدت إلى التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي . في حين بحث المحور الثالث في انعكاس الاحتمالات غير المتوقعة للتحديات على الاستقرار السياسي من أجل تحديد فواعل الحراك السياسي الجديد وكيفية تثبيت قواعد ممارسة العمل السياسي الديمقراطي مستقبلا .

أولا: الدولة بين مرحلتي النشوء والتطور :

تعود جذور الدولة العثمانية لحقبة طويلة من الزمن منذ أن أسسها "أرطغرل" (1231– 1281) ومن ثم أبنه "عثمان بن أرطغرل" (1281– 1324) مرورا بمرحلة الدولة العالمية التي دشنها السلطان "محمد الفاتح" عام 1453 بعد فتح القسطنطينية وانهيار الجزء الشرقي من الإمبراطورية الرومانية، وبعد معركة مرج دابق عام 1516 التي جرت بين المماليك والعثمانيين تمكن الأخير من نقل الخلافة رسميا لدولته في التاسع والعشرين من آب من العام نفسه ليعقبها في العام التالي امتداد الدولة العثمانية من حدود أوربا وروسيا وصولا إلى الهند مرورا من حضرموت إلى مدينة فاس في المغرب العربي، لغاية مجيء السلطان "سليمان القانوني" (1520 – 1566) الذي توسعت في عهده حدود الدولة خارجيا. أما السلطان "سليم الثاني" (1566 – 1683) فقد تمكن من الوصول إلى موسكو وإجبار القيصر الروسي "ايفان الرابع" على الهروب، فضلا عن تحرير المغرب العربي من السيطرة الاسبانية وإدخال بريطانيا تحت الحماية العثمانية في حربها مع اسبانيا في ظل حكم السلطان "مراد الثالث" عام 1580 ، إلى حين مجيء مرحلة الصراعات داخل الدولة والتي سميت بمرحلة التراجع والانحطاط (1683– 1768) وصولا إلى مرحلة الهزائم العسكرية التي منيت بها لغاية عام 1826 بسبب عودة القوة الروسية والأوربية على حد سواء في أوربا ، أما مرحلة انهيار الدولة العثمانية وعدم قدرتها في مواجهة المد الأوربي في عموم المنطقة فقد امتدت حتى عام 1922، إذ انتهت فيه مرحلة السلطنة وألغي لقب الخليفة عام 1924 لتأتي مرحلة تأسيس الجمهورية التركية بقيادة " مصطفى كمال أتاتورك " لتبدأ مرحلة التقارب مع أوربا وإجراء التحولات السياسية والثقافية المناسبة التي تتناسب والمرحلة الجديدة وصولا إلى انضمام تركيا في حلف شمال الأطلسي عام 1953 ومحاولتها للدخول في السوق الاوربية المشتركة كشريك عام 1959 ، من هنا جاءت الرؤية التحليلية للواقع كما وصفها المؤرخ البريطاني " أرنولد توينبي " بأنها دولة استطاعت أن تجمع منطقة الشرق الأوسط تحت هيمنتها المباشرة . [1]
(

من هنا نجد إن الدولة التركية الحديثة قد ظهرت بشكلها الجمهوري في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1923 على أنقاض السلطنة العثمانية التي استمرت في حكم البلاد وبعض الدول الأوربية وأجزاء من الوطن العربي لمدة تزيد على أربعمائة عام ، وقد عُدّت هذه التطورات السياسية بمثابة استقلال للعنصر التركي في دولة قومية عن الدولة العثمانية التي كان يُنظر إليها على إنها دولة متعددة القوميات كنتيجة طبيعية لنشاط القوى القومية التي تزعمها وقتئذ الجنرال " مصطفى كما أتاتورك " الذي شغل منصب المفتش العام للجيش الثالث في منطقة الأناضول الشرقية في أيار عام 1919.[2]

1 – التطورات السياسية ومحنة الدولة التركية الحديثة :

عندما تبوأ حزب الاتحاد والترقي السلطة بانقلاب عسكري خلال المدة (1908 – 1919) تعرّض قادته للانتقادات وللاتهامات على حد سواء نتيجة للتفرد بالسلطة من دون السماح بإجراء أي انتخابات حرة في البلاد ، ناهيك عن دورهم في كبت أصوات المعارضة سيما حزب الحرية والائتلاف اليميني الذي كان يُعّد من أبرز أحزاب المعارضة في الحياة السياسية آنذاك . ليتمكن في مرحلة لاحقة " مصطفى كمال أتاتورك " من تأسيس حكومة مجلس الأمة التركي الكبير عام 1921 في ظل اعتماده على المجلس الأخير كونه يحظى بالأكثرية التي توارثها حزب الشعب الجمهوري من جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول بعد قيام الجمهورية في تركيا ، مع الرغبة الحقيقية في تشكيل معارضة ديمقراطية للتخلص من الفكرة المهيمنة آنذاك على الواقع السياسي بشأن تسيّد دكتاتورية الحزب الواحد ، مما أفسح المجال أمام تأسيس حزب الارتقاء الجمهوري في السابع عشر من تشرين الثاني عام 1924 كي يمارس دوره الرقابي وهدفه في حماية المكتسبات السياسية المتحققة آنذاك . [3]

وفي ظل انعدام الاستقرار السياسي في البلاد حاول حزب الشعب الجمهوري إسكات المعارضة من خلال تشريع قانون (تقرير السكون) الذي قدمته الحكومة إلى مجلس الأمة وقتئذ من أجل ضرب المعارضة الكردية المسلحة التي تحولت إلى حركة عارمة شملت المنطقة الشرقية التي تسكنها أكثرية كردية ،لاسيما وإن مضمون التشريع يقتضي قيام الحكومة بمنع وإلغاء نشاطات الأحزاب والجمعيات والصحف كافة بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك عند الإخلال بأمن الدولة والقيام بزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها ،مما أدى فعليا إلى غلق الصحف المؤيدة لحزب الارتقاء الجمهوري ومن ثم غلق الأخير من الناحية الفعلية في الخامس من حزيران عام 1925 لتبدو تركيا أمام محنة الحكم الفردي المهيمن على مفاصل الدولة . [4]
إذ أدى الكبت السياسي إلى لجوء الكثير من الفئات السياسية المختلفة (يمينية أم يسارية) إلى العمل السري خلال تلك المرحلة مع التأكيد على علمانية الدولة ، ولكن لم تستطع الأخيرة من تحقيق أنموذج الدولة المدنية على النمط الغربي الأوربي الحديث في حينها تارة ، ولم تحتفظ بالتراث الثقافي والاجتماعي الممتد وقتئذ في

عمق التاريخ الإسلامي (الشرق التركي أو ما عُرِفَ بتركيا الشرقية) بسبب تداعيات الواقع السياسي الذي استمرت تحدياته حتى وفاة " أتاتورك " في العاشر من تشرين الثاني عام 1938 ، لتبدأ تركيا مرحلة جديدة نحو الديمقراطية عقب تغير الأوضاع السياسية والأخذ بالتعددية السياسية التي سميت بالمرحلة الليبرالية التي استمرت من عام 1945 ولغاية عام 1980.[5] ولا يزال النظام السياسي التركي يأخذ بالتعددية السياسية حتى وقتنا الراهن بالرغم من تحديات انعدام الاستقرار السياسي المتمثلة في تكرار الانقلابات العسكرية في مرحلة ما، مع حدوث محاولات انقلابية غير ناجحة والتي من شأنها جعلت النظام السياسي أمام تحديات كبيرة تقتضي وضع قواعد محددة في العمل السياسي تعمل على اعتماد الشيء الكثير من معايير الاعتمادية المؤسسية في تأدية المهام السياسية سيما تلك التي تتعلق بعمل القوى الاجتماعية و السياسية كافة .[6]

2 – انعكاسات التغيرات السياسية الديمقراطية الجديدة :

شهدت تجربة الحكم في تركيا تحولات سياسي كبيرة لاسيما منذ تولي حزب التنمية والعدالة زمام المسؤولية في البلاد عام 2002 عندما حقق فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية، ولكن لم يستطع "رجب طيب أردوغان" تولي رئاسة الحكومة بسبب تبعات سجنه في قضية اتهامه بالتحريض على الكراهية الدينية وقتئذ، لذا قام "عبد الله غول" بترؤس الحكومة لحين توليها من قبل " أردوغان " في آذار 2003 بعد إسقاط الحكم القضائي عنه ليبقى في هذا المنصب لغاية آب 2014 بسبب توليه رئاسة البلاد . [7]

أما شعبية حزب العدالة والتنمية بقيادة " أردوغان " فقد بدأت منذ أن تولى رئاسة بلدية إسطنبول (إلى جانب عبد الله غول الذين أعدّهم نجم الدين أربكان لخلافته) ، إذ نجح الحزب إلى حد كبير في الاحتفاظ بشعبية واسعة داخل التيار الإسلامي مع قدرته على استقطاب قطاع واسع من اليمين العلماني المحافظ الذي تخلى عن أحزابه التقليدية وتركها تنهار بسبب فسادها وعجزها عن تقديم حلول لمشاكل البلاد الكبرى في مرحلة إدارة المسؤولية، فضلا عن استقطابه لدعم فئات أقل من جانب اليسار والأكراد لتكون كنسب مُضافة إليه في جمهوره الكبير من الإسلاميين التي تقدر ب (23%) عدا نسبة ضئيلة تقدر ب (2%) التي ذهبت إلى " حزب السعادة " . وكل هذه الفئات الواسعة رأت في حزب " العدالة والتنمية " وزعامته الشابة منقذاً للبلاد من كارثة الفساد الاقتصادي أو من احتمالات الحرب الأهلية في كردستان أو حتى من التصادم مع العسكر ،على الرغم من التباين الاجتماعي و السياسي والثقافي ليصبح الحزب الحاكم الأمل في إنقاذ تركيا من الفساد الاقتصادي بما عرف عن زعمائه من فعالية ونزاهة خلال ممارستهم لإدارة البلديات .[8]

لذلك كان لا بدّ من تغيير في توجيه الخطاب والتكتيكات بالنسبة لحزب العدالة والتنمية خلال المرحلة القادمة للأسباب الآتية:[9]

أ- القاعدة الإسلامية التي رفعت "أردوغان" إلى سدة الوزارة الأولى بنسبة تجاوزت 22% من أصوات الناخبين ولم يذهب منها إلى حزب السعادة سوى 2% كما أسلفنا.

ب- إن أداء الإسلاميين في الحكم لم يكن سلبياً كما وأنّ إدارتهم للمدن التركية الكبرى مثل إسطنبول وأنقرة وأرض روم كانت مميزة ، فضلا عن الأداء الذي جعل من "أردوغان" مثالا وأنموذجا للآخرين لا بشعارات إسلامية هي أصلاً محظورة الاستعمال في تركيا، أما برامجه وإنجازاته في مجال الماء والكهرباء ووسائل النقل والغذاء وغيرها من الخدمات التي وصلت إلى كل مواطن ، ناهيك عن خدمات الطرقات المعبدة والنظيفة وعشرات الآلاف من الطلبة الذين تمتعوا بالمنح الدراسية إلى جانب الاهتمام بالتأمين الاجتماعي والصحي الذي أصبح فائضا في خزائن البلدية حصرا بعد أن كانت مثقلة بديون بلغت المليارات من الدولارات .

وجميع هذه الأسباب تحولت إلى مؤشرات قوة للحزب الحاكم لتؤهله بالاستمرار في تولي المسئولية بسبب حالة الثقة المقترنة بالرضا والقبول على ما جرى انجازه خلال المدة القليلة من ممارسة السلطة (شرعية الانجاز) ، مما فرض على النخب السياسية والطبقة السياسية الحاكمة أنموذج جديد في الحكم يمكن أن يلق الدعم والتأييد على مدى المستقبل القريب (أحقية الحصول على شرعية الانتخاب الديمقراطي وفقا لما يقرره الناخب التركي) .

ثانيا : تداعيات المحاولات الانقلابية على استقرار نظام الحكم التركي :

لم تشهد الحياة السياسية التركية استقرارا منذ بدء التحولات السياسية الديمقراطية في منتصف القرن الماضي ، فقد جرى تدشين أول انقلاب عسكري ضد حكومة " عدنان مندريس " في السابع والعشرين من أيار عام 1960 التي عُدّت أول حكومة ديمقراطية منتخبة بسبب تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة ، لنكون أمام حكومات عديدة تصل إلى (35) حكومة لم تستطع إكمال مدتها الدستورية سوى حكومتين فقط مما جعل الواقع السياسي مليء بالتحديات ومعبئ بالأزمات الواحدة تلو الأخرى . [10] وقد كانت من نتائج الانقلاب العسكري الأول هو حظر الحزب الديمقراطي وإعدام رئيس الوزراء " مندريس " مع الحكم بالسجن المؤبد على رئيس تركيا " جلال بايار " ورئيس البرلمان " رفيق كورالتان " مع عدد من الوزراء والنواب ،كما جرى إصدار دستورٍ التاسع من تموز عام 1961 الذي يتكون من (157) مادة دستورية . إذ أصبحت بموجبه السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء حصرا ، كما تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا التي تقع عليها مهمة مراقبة دستورية القوانين والتشريعات إضافة إلى إنشاء مجلس الأمن القومي الذي يعد الأداة الأساسية للحكم في تلك المرحلة . [11]

وفي غضون ذلك عاد حزب الشعب الجمهوري ليتصدر الواقع السياسي عقب الفوز بـ(173) مقعدا نيابيا يليه حزب العدالة بـ(158) مقعدا ليكون الأخير بديلا عن الحزب الديمقراطي المحظور عقب انتخابات الخامس عشر من تشرين الأول عام 1961 ، إذ أصبح "عصمت إينونو" رئيسا للحكومة في حين تولى قائد الانقلاب العسكري الجنرال "جمال كورسيل" رئاسة الجمهورية.[12] لتبدأ المرحلة السياسية الجديدة في العشرين من تشرين الثاني عام 1961 عندما أصبحت مسؤوليات مؤسسة الحكم بيد كل من "أينونو" و"كورسيل"، لاسيما وإن هذه المرحلة اتسمت باستلام إرث كبير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشحونة بموجات من الغضب والاعتصام والإضراب التي تحدث بين الحين والآخر كجزء من الحياة السياسية العامة غير المستقرة في حينها . [13]

إذ شهدت هذه المرحلة الحرجة انقسامات سياسية حادة سيما بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها مدير المدرسة الحربية " طلعت إيدمير " في الثاني عشر من شباط عام 1962 ، مما دفع برئيس الجمهورية (جمال كورسيل قائد الانقلاب العسكري في السابع والعشرين من أيار عام 1960) بإصدار العفو عن " طلعت "بوصفه أحد أعضاء لجنة الاتحاد الوطني التي قادت حركة السابع والعشرين من أيار عام 1960 مع رئيس الجمهورية ضد الحزب الديمقراطي*، لكن لم تستقر الأوضاع بهذا الإجراء بسبب قيامه بمحاولة انقلابية ثانية فاشلة في العشرين من أيار عام 1963 لينتهي به الأمر إلى الحكم عليه بعقوبة الإعدام الذي نفذ بحقه آنذاك.[14]

ولم يطرأ تغير جوهري على الأوضاع الأمنية في تركيا سيما بعد عودة الجيش إلى ثكناته وتسليم زمام المسؤوليات إلى المدنيين بعد قيام حركة الثاني عشر من آذار عام 1971 وإجراء الانتخابات العامة في عام 1973 ، نتيجة لضعف حكومة " سعدي أيرماك " المستقلة والأزمة الوزارية التي عصفت بالبلاد خلال (9) شهرا من دون أن تستقر الأوضاع بمجيء حكومة الجبهة القومية اليمينية إلى الحكم في عام 1974 ، وذلك لاستمرار الأسباب نفسها في المشهد السياسي غير المستقر في ظل اتهام رئيس الوزراء " دميرال " بإتاحة الفرصة أمام أخويه (شوكت وعلي دميرال) باستغلال نفوذه والإثراء غير المشروع ، ناهيك عن سعي كل طرف سياسي في الائتلاف الحكومي نحو تقوية مركزه في السلطة ليس إلا ، لأن وزارة " دميرال " كانت تمثل مصالح الطبقة البرجوازية الصناعية وليس مصالح أفراد الشعب التركي مما تصاعدت مظاهر الرفض لهذه الحكومة ، في الوقت الذي لم تلق عودة " دميرال " إلى الحكم قبولا لدى الجيش لأنه كان جزء من الأسباب التي أدت إلى تدخل الجيش في الحكم عام 1971 بعد قيام حزب الشعب الجمهوري ومن ورائه القوى اليسارية كافة وحزب العمال التركي بزعامة " بهيجة بوران " بتأييد انتخاب الفريق الأول " حيدر باطور " أحد قادة حركة الثاني عشر من آذار وقائد القوات الجوية عام 1971 . [15]

2 – التحديات التي تواجه الواقع السياسي :

لم تستقر الأوضاع السياسية في عموم البلاد خلال الأعوام 1971 – 1980 على الرغم من تشكل الحزب الإسلامي الأساسي حزب النظام الوطني ومن ثم حزب السلامة الوطني بزعامة "نجم الدين أربكان" الذي دخل الحكومة الائتلافية مع "بولند أجاويد" عام 1973، كما تميزت هذه المرحلة بعدم قدرة أيٍّ من الحزبين الرئيسيين (حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة) من تشكيل حكومة أغلبية و لم يكونا قادرين أو مستعدين للتعاون في حكومة ائتلافية مما شلّ الحكومات التي تشكلت في هذه المرحلة في ظل التهديد بالإقالة أو الاستقالة. وبدأت بين عامي 1979–1980 موجة عنفٍ واغتيالات أسفرت عن اغتيال عدد من قيادات الأحزاب السياسية وتصاعد العنف السياسي وأصبح الاقتصاد التركي في مرحلة حرجة الأمر الذي مهد لتدخل الجيش من جديد عام 1980.

قاد " كنعان إيفرين " رئيس الأركان التركي انقلاباً عسكرياً في الثاني عشر من أيلول عام 1980 بعد تصاعد أعمال العنف والفوضى في البلاد لتزداد الفرص أمام عودة الجيش من جديد للتدخل في الحياة السياسية ، إذ تم حل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب ومن ثم حلّها مع النقابات اليسارية واليمينية القومية وجرى القبِض على قادة الأحزاب السياسية، وفرضت الأحكام العرفية ومنع المواطنون من مغادرة تركيا كما جرت إقالة عمداء المحافظات وأعضاء المجالس المحلية في عموم البلاد . ليأتي هدف الانقلاب في إحداث تغييرٍ جذري في النظام السياسي فتركزت السلطات في مجلس الأمن القومي الذي سيطرت عليه المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال " كنعان إيفرين " . وبعد وضع دستورٍ جديد عام 1982 من لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي خرج الدستور للنور بعد استفتاءٍ شعبي أجري في السابع من تشرين الثاني 1982. [16] وتضمن الدستور (177) مادة أكدت على مبادئ الجمهورية العلمانية وحددت صلاحيات وشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية لتصبح الغلبة للسلطة التنفيذية وتوسعت صلاحيات رئيس الجمهورية "كنعان إيفرين" ومجلس الأمن القومي معا ، إذ جرى تقييد حرية التعبير والتنظيم بحجة الحفاظ على المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي ومنع تهديد النظام الجمهوري في تركيا. إذ أولت مقدمة الدستور اهتماما بدور العسكر في الحفاظ على التكامل الإقليمي والأمة التركية في مواجهة التهديد بتمزيق الدولة والدخول في أللاستقرار السياسي والأمني . [17]

وفي السادس من تشرين الثاني عام 1983 أعلن الجيش عن عزمه في تسليم السلطة إلى الحكم المدني والمتمثلة بحزب الوطن الأم ** الذي يقوده " توركوت أوزال " للمضي في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد .[18] في ظل اعتماد قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي صدر في الرابع والعشرين من نيسان عام 1983 ليسمح بوجود أحزاب جديدة تمهد للمرحلة القادمة بعد ثلاث سنوات من الحضر المفروض عليها ،

ولكن وفقا لاشتراطات جديدة فرضها قادة الجيش في حينها والمتمثلة في العودة للحياة السياسية الحزبية بأسماء وقيادات جديدة غير تلك التي مارست الحكم في مرحلة سابقة سيما الذين وجهت ضدهم اتهامات بالفساد السياسي تمهيدا لتطبيق تجربة جديدة في الحكم .[19]

وبعد عودة الحكم المدني عام 1983 شارك " إيفرين " رئيس وزرائه " توركوت أوزال " في عملية صنع القرارات وتنفيذها لغاية عام 1989، إذ انتخب " أوزال " رئيساً للجمهورية ووصف عهده في (الحكومة والدولة) منذ عام 1983 وحتى 1989 كرئيس وزراء ، ومنذ 1989 وحتى 1993 كرئيس للجمهورية أو كما عرفت ب (الحقبة الأوزالية في السياسة التركية التي انتهت بوفاته عام 1993 ليليه الرئيس سليمان ديميريل).[20]

أما نتائج انتخابات الرابع والعشرون من كانون الأول 1995 فقد جاءت بمثابة درس قاس للأحزاب اليمينية التقليدية خاصة ل " تانسو شيللر " رئيسة الوزراء في ذلك الوقت وزعيمة حزب الطريق القويم ،إذ فاز حزب الرفاه الإسلامي بأغلبية المقاعد (158) مقعداً في حين حصل اليسار الديمقراطي على (75) مقعداً، أما حزب الشعب الجمهوري فقد أحرز (50) مقعداً ، ليجري تشكيل الحكومة رقم (54) في تاريخ تركيا بالائتلاف بين حزبي الرفاه والطريق القويم على أن تكون رئاسة الوزراء بالتناوب بين كل من زعيميهما . ليتولى " نجم الدين أربكان " رئاسة الحكومة في السنتين الأولى والثانية وتتولى " تانسو شيللر " في السنتين الثالثة والرابعة، أما السنة الخامسة فتكون بالاتفاق بين الحزبين . ليبدو من الواضح إن " أربكان " لن يستطيع إجراء تغييرات جوهرية في ملامح السياسة الخارجية التركية وذلك في ظل القيود والشروط الموضوعة لهذا الائتلاف، إذ لم تستمر حكومة " أربكان " سوى تسعة أشهر بسبب تعرضها للضغوط والمضايقات العسكرية التي أجبرته في النهاية على تقديم استقالة حكومته إلى الرئيس " ديميريل " في حينها . [21] إذ كلّف الأخير " مسعود يلماز " بتشكيل الحكومة الجديدة على الرغم من كونه لا يحظى بتكليف الأغلبية البرلمانية لأسباب تتعلق برضا المؤسسة العسكرية عنه ، وأسباب أخرى تتعلق برؤية الرئيس " ديميريل " في أحقيته بتشكيل الحكومة عقب استقالة " أربكان " من الناحية الواقعية .

وفي عام 1997 بدأ الواقع السياسي يواجه تحديات جديدة عندما انسحب (53) نائباً من حزب "الطريق الصحيح" الذي كان شريكاً في ائتلاف حكومي مع حزب "الرفاه الإسلامي" ، مما أدى إلى سقوط الحكومة في حينها والذي عُرِفَ بالانقلاب الأبيض على حكومة (نجم الدين أربكان)، وهو الانقلاب الذي كان يقف وراءه قيادات من الجيش ورجال أعمال ومؤسسات إعلامية اتفقت فيما بينها على تغيير المعادلة السياسية [22]

1 – التحول نحو النظام الرئاسي :

أراد حزب العدالة والتنمية أن يستكمل النجاح الذي حققه من الناحية الاقتصادية بتحولات سياسية تبغي التحول نحو النظام الرئاسي من أجل الاستمرار في تنفيذ البرامج التنموية التي وعدها لناخبيه ، من خلال إجراء التعديلات الدستورية (تعديل دستور عام 1982 المُعتمد منذ انقلاب عام 1980) التي تُعّد المكسب الثاني عشر في سلسلة المكاسب المتحققة منذ عام 2002 عندما أحرز تقدما ملحوظا في الانتخابات النيابية آنذاك ، لنبدو أمام مرحلة جديدة التي أنتجت مشهدا سياسيا ونظاما مغايرا عندما أجري الاستفتاء الدستوري في السادس عشر من نيسان عام 2017 على (18) مادة دستورية المقترحة من الحزب الحاكم الذي يقوده رئيس تركيا الحالي " رجب طيب أردوغان " بعد أن حظي بموافقة حزب الحركة القومية المعارض عليها في حينها والتي حظيت بموافقة البرلمان بأغلبية (339) صوتا في العشرين من كانون الثاني 2017 من أجل اعتماد النظام الرئاسي الذي سيحدد الصلاحيات الجديدة المُضافة على الدستور لرئيس الدولة بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء ورفع عدد المقاعد النيابية من (550) إلى (600) مقعدا في ظل إجراء التغييرات المناسبة في المجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين. لاسيما وإن حزب الشعب الجمهوري المعارض للحزب الحاكم كان معارضا للتعديلات الدستورية عندما عبرّ عن رغبته في إلغاء تصويت البرلمان وقتئذ من خلال الذهاب إلى المحكمة الدستورية بحجة حدوث بعض المخالفات القانونية في عملية التصويت البرلماني. ولكن مع جُل هذه التطورات السياسية التي مرّت بها تركيا استطاع الحزب الحاكم أن يقنع جمهور ناخبيه على التعديلات الدستورية التي حققت موافقة 51.23 % مقابل 48.77 % رافضة للتعديلات، ليجري تبعا لذلك اعتمادها دستوريا بعد الموافقة الشعبية الحاصلة بمشاركة (55) مليون صوتا يحق له التصويت في الاستفتاء الدستوري الذي تحقق في (81) محافظة لاسيما وإن التعديلات الدستورية تروم الآتي : [23]

1 – فرض حالة الطوارئ عند حصول حالة انتفاضة ضد الوطن أو أعمال عنف تهدد بانقسام الأمة (جرى تمديد فرض حالة الطوارئ لثلاثة أشهر في الرابع من كانون الثاني 2016 بموافقة البرلمان بناءً على طلب الحكومة التي فرضتها فعليا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة) ، لتكون ضمن صلاحيات الرئيس حصرا قبل عرضها على البرلمان فمن حقه تقليصها أو تمديدها أو رفعها إن لزِمَ الأمر ، على أن تفرض لمدة ستة أشهر كمدة أولية ثم تمدد أربعة أشهر بطلب من الرئيس أيضا كل مرة .

2 – يحتفظ البرلمان بسلطة إقرار وتعديل وإلغاء القوانين والتشريعات وستكون لديه صلاحيات الإشراف على أعمال الرئيس ، لكن الأخير سيحظى بسلطة إصدار المراسيم الرئاسية حول جميع المسائل المتعلقة بسلطاته التنفيذية ولا يمكن للرئيس إصدار مراسيم في مسائل جرى حسمها وفقا للقانون مسبقا .

3 – خفض سن الترشيح للانتخابات التشريعية من عمر 25 إلى 18 عاما على أن تجري الانتخابات التشريعية بالتزامن مع الاستحقاق الرئاسي في كل خمس سنوات بدلا من أربع سنوات ، يقوم البرلمان بدوره

الرقابي وصلاحياته في التفتيش والحصول على المعلومات من خلال التقصي البرلماني أو الاجتماع العام أو التحقيق البرلماني أو السؤال الخطي .

4 – تصبح مدة ولاية رئيس الدولة خمس سنوات ولا يحق للشخص تولي المنصب أكثر من ولايتين ، بمعنى بقاء الرئيس " أردوغان " في السلطة لغاية عام 2029 إذا ما جرى انتخابه .

5 – يفوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة بمنصب الرئاسة .

6 – يتولى رئيس الدولة الصلاحيات تنفيذية وقيادة الجيش وتعيين نوابه و وزرائه كما له الحق في إقالتهم .

7 – يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية ، وللرئيس حق إصدار مراسيم تتعلق بالسلطة التنفيذية من دون أن يكون له الحق في إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح .

8 – يعد المرسوم الرئاسي ملغي في حالة إصدار البرلمان قانونا يتناول الموضوع نفسه.

9 – يحق للبرلمان طلب فتح التحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه و وزرائه من دون أن يكون للرئيس حق الدعوة للانتخابات العامة .

10 – تسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين جرى تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو وزرائه .

11 – يمكن للبرلمان أن يتخذ قرار يقضي فيه إجراء انتخابات جديدة بعد موافقة ثلاث أخماس مجموع عدد البرلمان .

12 – يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توافر الشروط المحددة في القانون.

13 – تلغى المحاكم العسكرية بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية و يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية .

14 – لرئيس الدولة حق عرض الميزانية العامة على البرلمان .

15 – يجري إلغاء منصب مجلس الوزراء ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية بما يتناسب والدستور ، أما الانتخابات العامة والرئاسية القادمة فتجري 3 / 11 / 2019 .

على الرغم من معارضة بعض القوى السياسية لنتيجة الاستفتاء الدستوري ليأتي قرار اللجنة العليا للانتخابات برفض الطعن الذي جرى تقديمه من ثلاث أحزاب معارضة (الشعب الجمهوري ، والشعوب الديمقراطي، وحزب الوطن) بشأن النتائج التي أفضى إليها الاستفتاء على التعديلات الدستورية المطروحة، لاسيما وإن الرفض جاء من (10) عضوا مقابل موافقة عضوا واحدا ليجري رفض الطعون على إلغاء نتيجة الاستفتاء الذي حقق الأغلبية (وهذا ما فعلته المحكمة الإدارية العليا في مرحلة لاحقة)، وقد أكد رئيس الوزراء التركي "بن علي يلدريم" على ضرورة احترام رأي الشعب وضرورة التعاطي مع متطلبات المرحلة المقبلة من أجل

استكمال التشريعات القانونية البرلمانية التي يجب موائمتها مع المواد الدستورية الجديدة وبخاصة أن تطبيق النظام الرئاسي سيجري عقب الانتهاء من الانتخابات العامة والرئاسية المقررة في الثالث من تشرين الثاني للعام 2019.[24] في الوقت الذي يبغي فيه حزب الشعب الجمهوري المعارض الانسحاب من البرلمان فقد أكد نائب رئيس الحزب "مدحت سانجار" إن إجراء الحملات في ظل حالة الطوارئ واعتقال زعيمي الحزب ورفض مرشحيه لمراقبة مراكز الاقتراع واستخدام موارد الدولة في دعم حملة (نعم) جميعها إجراءات تقوّض نتائج الاستفتاء وليس العكس ، كما إن احتساب بطاقات الاقتراع غير المختومة منع احتساب النتائج بدقة مما يجعل هناك صعوبة في تحديد الأصوات غير الصحيحة أو المزورة ، فضلا عن عدم قدرة بعض الناخبين من الإدلاء بأصواتهم على انفراد ليصبح الاستفتاء مثيرا للجدل والشك معا . [25] لاسيما وإن هناك نسبة كبيرة من سكان مناطق جنوب شرقي تركيا والمدن الكبرى ما زالت غير راضية على نتائج الاستفتاء الدستوري في ظل إصرار بعض القوى السياسية المعارضة التي تعتزم الاعتراض والطعن على نتائج الاستفتاء أمام المحكمة الإدارية، في الوقت الذي يؤكد فيه الرئيس " رجب طيب أردوغان " على عدم العودة إلى الوراء كونه جزء من الانتصارات المتحققة بفضل سياسة حزب العدالة والتنمية ، ناهيك عن الانجازات التي جاءت بفضل سياسة الحزب الحاكم والتنمية الاقتصادية والتطور الهائل الحاصل في قطاع الاستثمارات الداخلية والخارجية منذ عام 2002 ، على الرغم من تخوف بعض القوى السياسية والاجتماعية الأخرى من طموحات الحزب الحاكم الساعي نحو مركزة السلطة وتوسيع صلاحيات رئيس الدولة ضمن ما عُرِفَ التحول نحو النظام الرئاسي .

ومن ناحية أخرى صادق البرلمان التركي على تمديد حالة الطوارئ التي فرضت في البلاد قبل تسعة أشهر بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت في منتصف تموز عام 2016 لتستمر مدة ثلاثة أشهر حتى التاسع عشر من تموز 2017 ، لا سيما وإن السلطات التركية قد اعتقلت ما يقارب (47) ألف شخص أثناء فرض حالة الطوارئ . وعُدّ قرار البرلمان أمراً روتينياً بعد أن دعمت الحكومة هذه الخطوة بعد يوم من الاستفتاء (السادس عشر من نيسان عام 2017) الذي منح الرئيس "رجب طيب أردوغان" صلاحيات إضافية كما أسلفنا. كما أكدت صحيفة "بيرجون" التركية المعارضة وناشطون آخرون " بأن الشرطة التركية ألقت القبض على (38) شخصا في اسطنبول لمشاركتهم في احتجاجات سلمية خرجت بعد الاستفتاء الدستوري، فضلا عن قيام حزب العدالة والتنمية الحاكم بوضع خططا جديدة لضمان عودة الرئيس " أردوغان" إلى رئاسته تدريجيا مما يشير إلى أنه سيبدأ في تطبيق تغييرات جرت الموافقة عليها مسبقا قبيل الاستفتاء . ليأتي تأكيد رئيس الوزراء "بن علي يلدريم" إن الرئيس الحالي يمكنه الانضمام مجددا إلى الحزب الذي أسسه في 2001 بمجرد الإعلان الرسمي عن نتائج الاستفتاء الذي يمنحه سلطات واسعة ، على الرغم

من أن الحزب الحاكم لن يعقد مؤتمرا قبل عام 2018 مما يشير إلى أن " أردوغان " لن يصبح رئيس الحزب رسميا قبل ذلك بسبب وجود تكهنات على نطاق واسع بأن يتولى الأخير رئاسة الحزب فور الانتهاء من الاستفتاء لنكون أمام احتمال حقيقي في تحقيق ذلك بمجرد تمرير الاستفتاء الدستوري.(26)

لتبدأ مرحلة التحول السياسي الجديد من هذه الخصوصية في الأنموذج الديمقراطي للدولة ، لكنها تؤشر من ناحية أخرى صعودا غير مسبوق للتيار الشعبوي في تركيا وتأزم العلاقة في ممارسة الحكم بين السلطة المركزية و القوى السياسية الأخرى الرافضة لهذه المركزية ، ولنتائج الاستفتاء بشكل عام ، كونها نتائج تكرس سلطة الرئاسة على حساب المؤسسات الأخرى الكامنة في بنية النظام السياسي لاسيما وإن التعديلات الدستورية قد أعطت لـ (الرئيس) صلاحيات دستورية تتجاوز ما كان معمول به في تاريخ الجمهورية التركية سابقا ، وهو ما يعني فرضٍ نوع من الشعبوية على هذه الصلاحيات الجديدة والشيء نفسه يقع على هوية الدولة وتنوع ثقافاتها ومكوناتها التي باتت أمام استحقاقات مرحلة جديدة تتطلب من الرئيس " أردوغان " أن يتجاوز محنة المرحلة القادمة وتحدياتها . وأنّ مركزة السلطة بهذه الكيفية ستعزز من هيبة منصب الرئيس ومدى قدرته على اتخاذ القرارات الإستراتيجية ومواجهة التحديات القومية بما فيها قرارات الحرب وحل البرلمان واختيار بعض الوزراء وبعض أعضاء المحكمة الدستورية، وإعادة صياغة المشهد الانتخابي ليكون متوافقا مع التوجهات التي حاول الرئيس" أردوغان " أن يفرضها بوسائل عدة . (27)

1 – الفرص المتاحة أمام تحديات استقرار النظام الرئاسي الجديد :

لاشك إن هناك فرص عديدة ستواجه عملية التحول نحو النظام الرئاسي من دون إغفال حجم التحديات التي ستواجه حزب العدالة والتنمية (الحزب الحاكم) من جرّاء حالة انعدام الرضا وصعوبة التكهن بما ستئول إليه الأوضاع السياسية في البلاد ، وبخاصة عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت في منتصف تموز من عام 2016 التي جعلت عموم البلاد أمام محنة حقيقية وتحدي كبير من جرّاء تفاقم حدة الوضع الأمني الذي بات محكوما بين خطر ظاهرة الإرهاب الذي يضرب المدن التركية بين الحين والآخر تارة ، وانعدام الاستقرار السياسي الذي أنتج حالة من الانقسام في المشهد السياسي بين قوى موافقة على ما يجري وأخرى معارضة غير مطمئنة عن ما سيحدث في قادم الأيام تارة أخرى .

وبين هذا وذاك فإن تركيا تراهن على نتائج إيجابية عقب الاستفتاء الشعبي حول التعديلات الدستورية التي ستعزز سلطة رئيس الدولة عقب التحول نحو النظام الرئاسي، في الوقت الذي تؤكد فيه المفوضية الأوروبية في تقريرها الصادر عن « التوقعات الاقتصادية لشتاء 2017 » حالة الغموض السياسي الذي يكتنف البلاد مع ازدياد الطلب في السوق المحلية وبشكل معتدل خلال النصف الثاني من العام الحالي، سيما توقع مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية " جميل أرتام " في أن يتسارع النمو إلى (4.4 %) على أن يرتفع إلى

(5 %) خلال العام المقبل كجزء من مؤشرات التوقع التي تروم استكمال تطبيق البرامج الاقتصادية والمشاريع التنموية والاستثمارية التي وعد بها الرئيس التركي " اردوغان " فربما قد تصل إلى معدلات نمو اقتصادي تقدر ب (3.7 %) في عام 2019 . [28]

إذ اعترفت وزارة الاقتصاد التركية بتراجع جاذبية الاستثمارات الأجنبية كمقصد وهدف بسبب تراجع حجمها إلى (44.3 %) خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 مقارنة بما جرى في عام 2015 عندما بلغ حجم الاستثمارات (8.7 بليون دولار) عام 2016 مقارنة بنحو (15.5) بليون دولار في العام السابق، فقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات من أجل استعادة تدفق الاستثمارات التي تأثرت بالوضع السياسي المتوتر والمخاوف الأمنية الحاصلة في البلاد ، إذ لجأت الحكومة إلى تخفيضات في الضرائب وإصدار قانون بمنح الجنسية للمستثمرين الذين تبدأ استثماراتهم من مليون دولار فأكثر في المصارف أو في العقارات ، وهي تأمل بالنظام الرئاسي الجديد أن يدفع عجلة الاستثمارات الأجنبية مرحلة جديدة كما توقعه رئيس وكالة تعريف ودعم الاستثمارات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء في أنقرة " أراد أرموط " عندما تظهر النتائج الإيجابية لهذا التحول في شكل واضح في النصف الثاني من العام 2017 فأنه يوصف بالنظام الرئاسي الجديد أو (نظام واعد للاستثمارات الأجنبية).[29]

2 – تأثيرات التطورات السياسية المُحتملة :

تواجه تركيا تطورات سياسية جديدة على صعيد التحول نحو النظام الرئاسي وبخاصة حينما عزم حزب العدالة والتنمية على تمرير حزمة التعديلات الدستورية التي سانده فيها حزب الأمة بقيادة " بهجلي " ذي الميول القومية وبمساعدة أحزاب أخرى ، لذا فإن الحزب الحاكم لم يجد بُدًا من تصعيد لغة الخطاب القومية بشكل استثنائي لحين تمرير حزمة التعديلات ، بسبب الخشية من انفضاض المؤيدين القوميين والإسلاميين عنه . ومن التطورات السياسية المتوقعة أمام الحكومة خلال المرحلة الانتقالية والتي تتوافق مع تخفيف نبرة الخطاب القومي،هو رجحان قيامها ولحين تطبيق بنود التعديلات الدستورية فعليا لا بُدّ من التقرب من الشعب الكردي ومحاولة امتصاص الغضب الذي تكنه صدور بعضهم إزاء الخراب الذي خلفته المعارك الأخيرة التي جرت بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني (PKK) من دون ان نستبعد أن يكون للزعيم الكردي " عبد الله أوجلان " المحكوم عليه بالسجن المؤبد دور مهم مرة أخرى في إعادة التفاوض مع حزب العمال وعقد هدنة جديدة وبدء جولة مفاوضات جديدة . [30]

ومن ناحية أخرى فقد تظهر معارضة سياسية جديدة وهذا أمر وارد نتيجة الخسارة القاسية لكل الأحزاب التي حاولت جاهدة إفشال تمرير الإصلاحات الدستورية الراهنة، ومن المتوقع أن ينفض الكثير من جماهيرها عنها وربما لن تتمكن أن تتعدى العتبة الانتخابية التي تمكنها من دخول البرلمان والبالغة 10% في

الانتخابات القادمة، والمقصود هنا أحزاب مثل الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطية (الكردي) في حال لم تتغير سياساتها الداخلية . وربما سيهيئ الوضع لصعود أحزاب أخرى ذات ميول بعيدة عن التوجهات الغربية كي تتناغم مع توجه الناخب التركي المحافظ، وستحاول الأحزاب الجديدة أن تتقرب أكثر وأكثر من تلك الميول لغرض كسب صوته وبالتالي فإن أحزاب مثل حزب الأمة بقيادة " بهجلي " وأحزاب أخرى التي ناصرت حزب العدالة سيكون لها تمثيل أكبر في البرلمان القادم، أما بالنسبة للأكراد فمن المتوقع أن تتصدر للواجهة السياسية الكردية أحزابا جديدة هي أقرب للتوجه المحافظ لتكون بديلاً عن الأحزاب اليسارية التي كانت تتصدر المشهد السياسي في المرحلة السابقة ، بمعنى أن المشهد السياسي التركي إذا ما ترتب بالشكل المتوقع والمحتمل وفقا لهذه الرؤية السياسية التحليلية فإنه سيكون أكثر استقرارا وسينعكس ذلك لا محالة على تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة في البلاد على حد سواء . كما ويرجح أن تقوم الحكومة التركية بفتح قنوات حوار مع مُمثلِين آخرين للأكراد غير حزب الشعوب الديمقراطية الكردي (الذي يعاني زعماؤه من مشاكل عدة مع القضاء بسبب التهم الموجهة لهم بشأن الأوضاع الأمنية التي تعاني منها تركيا من جرّاء ظاهرة الإرهاب الدولي)، وذلك لبناء عملية سياسية جديدة ووضع حلول جذرية للمشكلة الكردية في تركيا . [31]

ثالثا: انعكاس الاحتمالات غير المتوقعة للتحديات على الاستقرار السياسي:

تشهد الحياة السياسية التركية في المرحلة الراهنة تطورات غير مسبوقة تجعل الواقع السياسي أمام احتمالات غير متوقعة مما يؤثر بشكل أو آخر على استقرار تجربة الحكم الجديدة التي شهدت تحولا ملحوظا نحو النظام الرئاسي ، وبين هذا وذاك توجد قوى اجتماعية وسياسية غير راغبة بهذا التحول والدليل على ذلك نسبة الرافضين للتعديلات الدستورية التي أجريت في السادس عشر من نيسان عام 2017 والتي تقدر بـ(48.77%) مما يعكس حالة الانقسام السياسي حيال التطورات السياسية الحاصلة في بنية نظام الحكم السياسي .

1 – فواعل الحراك السياسي الجديد : من دون أدنى شك جاءت محصلة التطورات السياسية والدستورية في صالح طرف ما (حزب العدالة والتنمية) كونه من يتولى زمام المسؤولية منذ عام 2002 ، ناهيك عن رغبة الأخير في ضبط الواقع الراهن بإجراءات عملية ترمي إلى تدعيم مقومات البقاء في السلطة لأطول مدة ممكنة كما تراه ، كجزء من الاستحقاق الديمقراطي الذي استكمل بتحقيق الطفرة الاقتصادية المقبولة لدى نسبة كبيرة من الشعب التركي التي تطمح نحو ديمومة الحراك السياسي بعيدا عن استخدام العنف ومحاولات العودة للانقلابات العسكرية من أجل الانقضاض على السلطة كما حدث في منتصف تموز عام 2016 .

لاسيما وإن الشعب التركي أصبح رافضا وبشكل تام أسلوب الوصول للسلطة بهذه الكيفية كونه جزء من الفوضى السياسية التي يُراد منها العودة لمرحلة أللاستقرار السياسي ، بمعنى الابتعاد عن مشاهد العنف المتأتية من محصلة معادلة الصراع من أجل السلطة للمُضي نحو فتح مجالات المشاركة السياسية وفقا للأطر القانونية والدستورية التي تؤمن بالتداول السلمي للسلطة .

إن متطلبات فواعل الحراك السياسي الجديد تقتضي إدارة التنافس السياسي ضمن حدود قواعد العملية الديمقراطية المتاحة والضامنة للاستقرار المجتمعي والسياسي في ظل التحديات الراهنة المتأتية من مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولي التي تواجه تركيا بشكل عام ، وتحديات أخرى تأتي من تأمين متطلبات العبور نحو المرحلة الجديدة من تطبيق النظام الرئاسي بشكل خاص على أمل إقناع جميع الأطراف السياسية والاجتماعية بضرورة تحقيق ذلك كجزء من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها مؤسسة الحكم في تركيا بشكل عام .

لذا لا بُدّ من الوعي الكامل بخطورة تحديات المرحلة القادمة المتأتية من تنافس وربما تصارع النخب السياسية التركية مما يفسح المجال أمام تصدّع في الحياة السياسية الديمقراطية ، والذي بدوره قد يوفر الظروف المواتية لتعبئة الناس باتجاه طرف ما على حساب الأطراف السياسية والاجتماعية الأخرى .

مع الاستفادة من تجارب الماضي التي أرقت كثيرا الطبقة السياسية الحاكمة منذ مدة طويلة من الزمن من جرّاء وجود التحديات المستمرة في أغلب الأحول تجاه مطالب الأكراد أو ما يسمى ب (الحقوق المشروعة) في تركيا التي تتمركز في الجزء الشرقي والجنوب الشرقي من البلاد نتيجة لخصوصيتهم كأقلية من ناحية اللغة والتقاليد والعادات الموروثة المميزة عبر التاريخ ، يناظرها في ذلك وجود الأرمن في الشمال الشرقي من البلاد وما يحملونه من مطالب في ظل الحقوق التي يبتغونها على المستوى السياسي والدستوري كونهم جزء من استحقاقات المرحلة الراهنة التي ترمي إلى مراعاة سجل حقوق الإنسان وفسح المجال أمام تعزيز مبادئ الدولة القانونية العادلة .

لاسيما وإن المرحلة الراهنة تشهد إعادة الاعتبار للدولة التركية الحديثة (صاحبة الإرث العثماني ذات الطابع الديني) كجزء من أهداف الدولة الديمقراطية الرامية إلى صيرورة أيديولوجية جديدة تعتز بالقيم الإسلامية النبيلة التي تدعو إلى السلم والسلام والتسامح والوئام الاجتماعي وبالشكل الذي يخدم مصالح الدولة وليس العكس ، بمعنى السعي نحو بناء أنموذج الدولة المستقرة التي تترابط فيها جميع المصالح والتوجهات كي تتوحد من أجل تعزيز مقومات الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد سواء . مع الحفاظ على حقوق جميع مكونات المجتمع التركي في ظل احترام كل الأديان من أجل استيعاب الكل ضمن منظومة حكم مستقرة تحترم الآخر تعمل على تأمين متطلبات العمل الديمقراطي الحقيقي ، لتجري عملية إدارة

التفاعلات السياسية والاجتماعية في ظل بيئة مستقرة تعكس المصالح والتوجهات الراغبة في ترسيخ قيم وأفكار الواقع من أجل صيرورة نمط فاعل في إدارة الحكم .

إذ يؤكد الباحث الأمريكي " جون نيلسون " في كتابه (الوصول إلى السلطة) الصادر عام 1979 تأثير الانتماءات الفرعية في المكونات الاجتماعية على تصرفات الأفراد الذين ينتمون إليها ، فبالمحصلة الأولية تتشكل روابط وعلاقات في أغلب الأحوال تؤدي إلى حدوث تفاعلات اجتماعية لها أبعاد سياسية ينجم عنها بدائل في الاختيار للتنظيم السياسي المناسب الذي يمكن من خلاله تلبية احتياجات ومطالب عموم الناس في الواقع السياسي لبيئة الحكم . (32)

2 – تثبيت قواعد ممارسة العمل السياسي الديمقراطي :لاشك بأن الطبقة السياسية الحاكمة الراهنة في تركيا تسعى نحو تثبيت قواعد العمل السياسي الديمقراطي من أجل ترسيخ تجربة الحكم التي تستند إلى احترام ما تؤول إليه نتائج ممارسة الديمقراطية في ظل رسم حدود لممارسة السياسة بعيدا عن تدخل أي مؤسسة من مؤسسات الدولة الأخرى ، لا سيما المؤسسة العسكرية التي كانت تؤدي أدوارا سياسية في مراحل مهمة من مراحل تطور نظام الحكم الديمقراطي التركي سواء في مرحلة تطبيق النظام البرلماني أو مرحلة التحول نحو النظام الرئاسي الذي سيتحقق بعد موافقة الشعب على التعديلات الدستورية المُستفتى علية في السادس عشر من نيسان عام 2017 ، مع فسح المجال أمام السلطة التشريعية القادمة (بموجب الانتخابات العامة والرئاسية القادمة التي ستجري في 3 / 11 / 2019) في استكمال تشريع بقية القوانين المطلوبة لتطبيق النظام الرئاسي المنشود عقب الانتهاء من هاتين المرحلتين الانتخابيتين على حد سواء .

من هنا عمد حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى اتخاذ إجراءات عدة للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية التي تحققت في ظل حكم الرئيس " رجب طيب أردوغان " ، وبخاصة عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قامت بها مجموعة عسكرية في القوات المسلحة في الخامس عشر من تموز عام 2016 . إذ أكدت المصادر العسكرية بأن قائدي القوات البرية والجوية التركية هما من نفذا المحاولة الانقلابية بتخطيط من المستشار القانوني لرئيس الأركان العسكرية " محرم كوسا " . (33)

لذا دعا الرئيس " أردوغان " الشعب التركي عبر وسائل التواصل الاجتماعي للنزول إلى الشارع من أجل إحباط المحاولة الانقلابية على نظام الحكم المنتخب ديمقراطيا ، ومن اللافت للنظر فأن الانقلاب العسكري لم ينل قبولا من قيادات حزبية وبرلمانية وعسكرية عدة ، إذ رفض قائد القوات البحرية الأميرال "بوسطان أوغلو" هذه المحاولة ويناظره في الموقف زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض "كليجدار أوغلو" رغبة منهم في تثبيت وترسيخ التجربة الديمقراطية في البلاد. ناهيك عن محاولة عدم تكرار ما حدث مؤخرا في عام 2008 عندما جرى اعتقال مئات الضباط من الجيش وهم يخططون لانقلاب عسكري عُرِفَ بـ(قضية

أرغنكون) أو يسمى بالمطرقة في حينها، إذ جرى إحالة هؤلاء الضباط إلى المحاكم المختصة. ومن ثم أعقبه حدوث الخلاف بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وحركة (الخدمة) التي استطاعت التغلغل في المجتمع والدولة التركية بعمق شديدين منذ أن أسسها الداعية الإسلامي "فتح الله غولن" عام 1970 ، كما إن جزء من الجيش غير راضٍ عن أداء حكومة العدالة والتنمية وسياساتها الداخلية والخارجية في حينها مع عدم الرضا من تزايد قوة الحكومة المدنية المنتخبة وسيطرتها على الجيش وتحديد دوره بالدفاع عن حدود البلاد بدلًا من الاستمرار في محاولاته للتدخل في السياسة . وقد تعاظمت احتمالات القيام بانقلاب عسكري ، لا سيما في ضوء تنامي التهديدات الأمنية بعد أن أعلن كلٌ من "حزب العمال الكردستاني" و تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي الحرب على تركيا ، فضلًا عن تزايد الخلافات التركية مع روسيا ودول غربية عديدة على رأسها الولايات المتحدة في كيفية التعاطي مع الجماعات المسلحة . من هنا قام المجلس العسكري الأعلى (YAS) بعمل استباقي ضمن حملة تطهير جديدة في أوساط الضباط المشكوك في ولائهم عندما يصدر قائمة بالترقيات والتنقلات في آب / أغسطس من كلّ عام، مما دفع الانقلابين في العمل على الإطاحة بحكومة العدالة والتنمية. [34]

لتبدأ مرحلة جديدة من ترتيب الأوضاع السياسية العامة في البلاد من أجل إعادة الاستقرار وإحالة كل من تورط في المحاولة الانقلابية الفاشلة إلى القضاء مع تعقب ومحاسبة المشاركين في تقديم العون والمساعدة للانقلابيين سواء من عناصر المؤسسات الأمنية أو المدنية في الدولة على حد سواء، فقد اعتقلت السلطات التركية أكثر من أربعين ألفا من الأشخاص مع إيقاف أكثر من مائة ألف من العاملين في الجيش والخدمات المدنية والقطاع الخاص، وإبعاد ما يقارب (227) قاضيا ومن ممثلي الادعاء العام ضمن حملة التحقيقات التي أجريت من أجل جمع ومعرفة جميع المعلومات عن المحاولة الانقلابية الفاشلة في حينها.[35] ولكن من دون شك فإن مرحلة إرساء قواعد العمل السياسي الديمقراطي في المستقبل القريب تتذر بصعوبة تجاوز التحديات التي تواجهها حالة الانقسام السياسي الحاصل بين طرفي المعادلة (الحكومة والمعارضة) ، لاسيما وإن الحكومة تسعى إلى تثبيت وجودها في الحكم مستثمرة حالة الرضا الشعبي عن منجزاتها المتحققة منذ عام 2002 مما يُثير حفيظة قوى المعارضة التي تتوجس الخشية والحذر من مرحلة ما بعد الموافقة على التعديلات الدستورية واستحقاقاتها المتأتية من جرّاء التحول نحو تطبيق النظام الرئاسي والصلاحيات التي ستتمتع بها السلطة التنفيذية ، بمعنى أننا سنشهد تعاظم في دور مؤسسة الرئاسة الممثلة بشخص رئيس الجمهورية التركية بالمقارنة مع مؤسسات الدولة القانونية الأخرى ، في ظل تنامي الرغبة لدى القوى السياسية المعارضة في استعادة مكانتها مستقبلا ضمن صفوف جماهيرها مع الاتفاق المسبق على ضرورة احترام مخرجات العملية السياسية الديمقراطية الجديدة .

الخاتمة والاستنتاجات :

مرت تجربة الحكم التركية الحديثة بمراحل مهمة بدءا من تطبيق نظام الحزب الواحد وصولا إلى مرحلة التعددية السياسية التي سادت البلاد منذ عام 1946 في ظل حدوث متغيرات وتحولات سياسية عدة مثلت حالة من انعدام الاستقرار السياسي في الحياة السياسية التركية بسبب تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي في مراحل معينة من مراحل التطورات السياسية التي عانت منها التجربة الديمقراطية . ثم ما لبثت المرحلة الأخيرة أن تشهد تطورات مهمة على الصعيد السياسي والاقتصادي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 في ظل تزايد الرغبة الحقيقية لإجراء تحول سياسي آخر يبدأ من تطبيق نظام الحكم الرئاسي .

لذا يمكننا تحديد بعض الاستنتاجات التي توصل إليها البحث والتي تكمن في الآتي :

1 – تفاقم حجم التحديات التي ستواجه عملية التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي من دون إغفال طبيعة الانقسام السياسي الحاصل بين مؤيد ورافض لهذه التحولات السياسية الجديدة التي قام بها حزب العدالة والتنمية (الحزب الحاكم) .

2 – العمل على الوصول إلى حالة من الرضا والقبول بالواقع السياسي الذي تحقق بعد موافقة الشعب على التعديلات الدستورية التي أجريت في السادس عشر من نيسان عام 2017، بمعنى المضي في إجراء حوارات جدية مع جميع القوى الاجتماعية والسياسية من أجل استيعابهم ضمن حراك سياسي شعبي متكامل يُعيد الثقة بين الحكومة و المعارضة .

3 – الوعي الكامل بخطورة المرحلة الراهنة بسبب تزايد حجم مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بدأت جميع دول العالم تعاني منه سيما بعد الهجمات الإرهابية التي استهدفت المدن التركية بين الحين والآخر .

4– تنامي الرغبة الحقيقية لدى النخب السياسية التركية حول ضرورة فهم طبيعة مجريات الإحداث التي بدأت تؤثر على الأوضاع السياسية في عموم البلاد ، وبخاصة عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت في منتصف تموز من عام 2016 التي جعلت الشعب التركي أمام صدمة مشهد العودة لمحنة الانقلابات العسكرية التي عانوا منها سابقا .

5– إيجاد مجالات سياسية مفتوحة ضامنة لمشاركة جميع القوى الاجتماعية والسياسية في العملية الديمقراطية سيما بعد حدوث حالة من الانقسام في المشهد السياسي بين قوى موافقة على ما يجري وأخرى معارضة غير مطمئنة عن ما سيحدث في قادم الأيام تارة أخرى .

6– تعزيز مقومات الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد سواء مع الحفاظ على حقوق جميع مكونات المجتمع التركي من أجل استيعاب الكل ضمن منظومة حكم مستقرة تحترم الآخر تعمل على تأمين متطلبات

العمل الديمقراطي الحقيقي ، لتجري عملية إدارة التفاعلات السياسية والاجتماعية في ظل بيئة مستقرة تعكس المصالح والتوجهات الراغبة في ترسيخ قيم وأفكار الواقع من أجل صيرورة نمط فاعل في إدارة مؤسسة الحكم.

7– استثمار فرص النجاح المتحققة على صعيد التنمية الاقتصادية التي وصلت لمرحلة مهمة في تركيا من أجل العمل على موائمتها بتطور سياسي تنموي يجري على صعيد تجربة الحكم الديمقراطية في ظل التعديلات الدستورية المُستفتى عليها شعبيا والتي أعطت لرئيس الدولة صلاحيات دستورية تتجاوز ما كان معمول به في تاريخ الجمهورية التركية سابقا .

8– الابتعاد عن حالة مركزة السلطة بكيفية حصر السلطات بيد طرف سياسي ما على حساب الأطراف السياسية الأخرى بقصد الحفاظ على هيبة منصب الرئيس أو أي قصد آخر وذلك من أجل معرفة وتحديد القدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية ومواجهة التحديات القومية التي تواجه البلاد .

الهوامش :

1 – النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم والمؤسسات) ، إصدارات مركز سورية للبحوث والدراسات ، العدد / 257، 2014 ، ص ص 1 – 20 . ثم قارن مع : د . إبراهيم الداقوقي ، الأحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة ، الجامعة المستنصرية ، منشورات معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، الدراسات الآسيوية (تركيا) ، الرقم / 2، بغداد ، 1982 ، ص 11 .

2 – رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية ، سلسلة الدراسات التركية ، رقم / 12 ، بغداد ، 1984 ، ص 5 .

3 –إبراهيم الداقوقي ، المصدر نفسه ، ص ص 11 – 13 .

4 – المصدر نفسه ، ص ص 15 – 16 .

5 – المصدر نفسه ، ص ص 17 – 20 .

6 – رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ، النظم السياسي التركي 1980 – 1985 ، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية ، بغداد ، آذار / 1986 ، ص 16 .

7 – أسطورة الاقتصاد التركي ، هل حقا هناك معجزة اقتصادية :

https://www.sasapost.com/turkish-economy، تاريخ البحث في الموقع 21 / 4 / 2017، ص 1.

8 – راشد الغنوشي ، قراءة خاصة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي ،

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title ، 29 / 4 / 2017 ، ص 1 .

9 – المصدر نفسه ، ص 2 .

الهوامش المحاولة الانقلابية :

10 – فهمي كورو و محمد السعيد إدريس ، الوضع السياسي المتردي في تركيا ، قضايا وأراء ، برامج الجزيرة ، الدوحة ، 10 / 1 / 2005 ، ص 2 .

11 – النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم والمؤسسات) ، إصدارات مركز سورية للبحوث والدراسات ، العدد / 257 ، 2014 ، ص 21 . وللمزيد من المعلومات يُنظر : د . نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الأوسط ، بغداد ، 1968 ، ص ص 404 – 405 .

12 – المصدر نفسه .

13 – د . إبراهيم الداقوقي ، مصدر سبق ذكره ، ص 25 .

*وهو الحزب الذي تأسس في السابع من كانون الثاني عام 1945 في أنقرة من جانب " جلال بايار " و " ورفيق كوالتان " وآخرون لتبدأ مرحلة جديدة من تشكيل العديد من الأحزاب السياسية التي تجاوز عددها العشرات من الأحزاب الكبيرة والصغيرة

وبمختلف الميول والاتجاهات السياسية والفكرية خلال سنة واحدة ، للمزيد من المعلومات يُنظر : د . إبراهيم الداقوقي ، المصدر نفسه ، ص ص 21 – 23 .

14 – المصدر نفسه ، ص 26 . ثم قارن مع رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ، التطورات ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 9 – 13 . وللمزيد من المعلومات يُنظر :

C.H. Dood ,Politics and government in Turkey , University of California press , Berkeley and Los Angeles , 1969 , PP . 130 – 162 .

15 – المصدر نفسه ، ص ص 43 – 46 . للمزيد من المعلومات يُنظر : رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ، المصدر نفسه ، ص ص 16 – 22 .

16 – النظام السياسي في تركيا ، المصدر السابق ذكره ، ص 25 .

17 – د . وصال نجيب العزاوي ، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، المجلد الثاني ، العددان / الخامس والسادس ، صيف 2004 ، ص 7 .

**وهو الحزب الذي أسسه " توركوت أوزال " في العشرين أيار عام 1983 وهو حزب يميني استطاع أن ينال (211) مقعدا أو بنسبة 53 % من مقاعد مجلس الأمة التركي الذي يبلغ مجموع مقاعده (400) مقعدا في الانتخابات التشريعية التي أجريت في السادس من تشرين الثاني عام 1983 للمزيد من المعلومات يُنظر : رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ، النظام السياسي التركي ، مصدر سابق ذكره ، ص 34 .

18 – رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ، النظم السياسي التركي ، المصدر السابق نفسه ، ص 3 .

19 – المصدر نفسه ، ص 32 .

20 – د . وصال نجيب العزاوي ، المصدر السابق نفسه ، ص 12 .

21 – المصدر نفسه ، ص 19 .

22 – فهمي ، المصدر السابق نفسه .

الهوامش التحول للنظام الرئاسي :

23 – ما هي أبرز التعديلات الدستورية في تركيا ، جريدة الحياة اللندنية ، 23 / 4 / 2017 ، ص ص 1 – 2 .

24 – للمزيد من المعلومات يُنظر : اللجنة العليا للانتخابات التركية ترفض طعونا للمعارضة لإلغاء نتيجة الاستفتاء ، جريدة الدستور الأردنية ، العدد / 17870 ، 20 / 4 / 2017 .

25 – المصدر نفسه .

26 – تركيا : رفض طلبات إلغاء الاستفتاء والبرلمان يصادق على تمديد (الطوارئ) ، جريدة الوطن ، الكويت ، 20 / 4 / 2017 .

27 – علي حسن الفواز ، الاستفتاء التركي من الديمقراطية إلى المركزية ، منشورات شبكة الإعلام العراقي ، بغداد ، 19 / 4 / 2017 ، ص 1 .

28 – عدنان كريمة ، تركيا تتوقع ايجابيات مع النظام الرئاسي ، مجلة الحياة اللندنية ، العدد / 21342988 ، بتاريخ 17 / 4 / 2017 .

29 – المصدر نفسه .

30 – نظير الكندوري ، ما التوجهات الجديدة لتركيا بعد إقرار التعديلات الدستورية ؟ تركيا بوست ، 23 / 4 / 2017، ص 1 .

31 – المصدر نفسه ، ص 2 .

الهوامش انعكاس الاحتمالات وفواعل الحراك السياسي :

32 – نقلا عن : رعد عبد الجليل مصطفى الخليل ، العنف السياسي في تركيا دراسة الأسباب والمظاهر ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية ، سلسلة الدراسات التركية ، الرقم / 3 ، بغداد ، 1983 ، ص 30 .

33 – يُنظر للمزيد من المعلومات عن المحاولة الانقلابية في تركيا :

https://ar.wikipedia.org/wiki/2016. ، تاريخ البحث 27 / 4 / 2017 .

34 – لماذا كان انقلاب تركيا الأشد دموية أكثر الانقلابات فشلاً ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، وحدة تحليل السياسات ، الدوحة ، 21 / 7 / 2016 ، ص 2 .

35 – للمزيد من المعلومات يُنظر : شبكة النبأ المعلوماتية ، العدد/ 10240 ، 15 / 3 / 2017 .

Margins:

1 - The political system in Turkey (the system of governance and institutions), the publications of the Syria Center for Research and Studies, Issue / 257, 2014, pp. 1-20. Then compare with: D. Ibrahim Daquqi, Political Parties and Policy Trends in Modern Turkey, Al-Mustansiriya University, Publications of the Institute of Asian and African Studies, Asian Studies (Turkey), No. 2, Baghdad, 1982, p. 11.

2 - Raad Abdul-Jalil Mustafa Al-Khalil, Political Developments in Turkey and the Establishment of the Fifth Republic, Al-Mustansiriya University, Institute of Asian and African Studies, Turkish Studies Series, No. 12, Baghdad, 1984, p. 5.

3 - Ibrahim Al-Daquqi, the same source, pp. 11-13.

4 - The same source, pp. 15-16.

5 - The same source, pp. 17-20.

6 - Raad Abdul-Jalil Mustafa Al-Khalil, Turkish Political Systems 1980-1985, Al-Mustansiriya University, Institute of Asian and African Studies, Baghdad, March / 1986, p. 16.

7 - The myth of the Turkish economy, is there really an economic miracle: https://www.sasapost.com/turkish-economy, the date of the search on the site 4/21/2017, p. 1.

8- Rashid Ghannouchi, a special reading on the experience of the Turkish Justice and Development Party,

http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title, 4/29/2017, p.1.

9 - The same source, p. 2.

Margins of the coup attempt:

10 - Fahmy Koro and Muhammad Al-Saeed Idris, the deteriorating political situation in Turkey, issues and opinions, Al-Jazeera programs, Doha, 10/1/2005, p. 2.

11 - The political system in Turkey (the system of governance and institutions), published by the Syria Center for Research and Studies, No. 257, 2014, p. 21. For more information, see: D. Nima Al-Saeed, Political Systems in the Middle East, Baghdad, 1968, pp. 404-405.

12 - the same source.

13 - Dr. Ibrahim Al-Daqouqi, a previously mentioned source, pg. 25.

* It is the party that was founded on the seventh of January 1945 in Ankara by "Jalal Bayar" and "Rafiq Qualtan" and others to begin a new phase in the formation of many political parties, whose number exceeded dozens of large and small parties, with various political and intellectual inclinations and directions within a year. One, for more information, see: D. Ibrahim Al-Daqouqi, the same source, pp. 21-23.

14 - The same source, pg. 26. Then compare with Raad Abd al-Jalil Mustafa al-Khalil, The Developments..., a previously mentioned source, pp. 9-13. For more information, see: C.H. Dood, Politics and government in Turkey, University of California press, Berkeley and Los Angeles, 1969, PP. 130-162.

15 - The same source, pp. 43-46. For more information, see: Raad Abdel-Jalil Mustafa Al-Khalil, the same source, pp. 16-22.

16 - The political system in Türkiye, the aforementioned source, p. 25.

17 - Dr. Wesal Najeeb Al-Azzawi, The Structure of the Political System and Decision-Making in Turkey, Journal of Political Issues, Al-Nahrain University, Faculty of Political Science, Volume Two, Issues / Fifth and Sixth, Summer 2004, p. 7.

** It is the party founded by "Turkut Ozal" on May 20, 1983, and it is a right-wing party that was able to win (211) seats, or 53% of the seats in the Turkish National Assembly, which has a total of (400) seats, in the legislative elections that took place on the sixth of May. November 1983. For more information, see: Raad Abdel-Jalil Mustafa Al-Khalil, The Turkish Political System, a previously mentioned source, p. 34.

18 - Raad Abdel-Jalil Mustafa Al-Khalil, Turkish Political Systems, the same previous source, p. 3.

19 - The same source, p. 32.

20 - Dr. Wesal Najeeb Al-Azzawi, the same previous source, pg. 12.

21 - The same source, p. 19.

22- Fahmy, the same previous source.

Margins of transformation of the presidential system:

23- What are the most prominent constitutional amendments in Turkey, Al-Hayat newspaper, London, 4/23/2017, pp. 1-2.

24- For more information, see: The Turkish Supreme Elections Committee rejects the opposition's appeals to cancel the referendum result, the Jordanian Al-Dustour Newspaper, Issue / 17870, 4/20/2017.

25 - the same source.

26- Turkey: Rejection of requests to cancel the referendum and Parliament ratifies the extension of (emergency), Al-Watan Newspaper, Kuwait, 4/20/2017.

27- Ali Hassan Al-Fawwaz, The Turkish Referendum from Democracy to Centralization, Publications of the Iraqi Media Network, Baghdad, 4/19/2017, p. 1.

28 - Adnan Karima, Turkey Expects Positives with the Presidential System, London Life Magazine, Issue / 21342988, dated 4/17/2017.

29 - the same source.

30- Nazeer Al-Kanduri, what are the new directions for Turkey after the approval of the constitutional amendments? Türkiye Post, 4/23/2017, pg. 1.

31 - The same source, p. 2.

Margins reflect possibilities and actors of the political movement:

32 - Citing: Raad Abdul-Jalil Mustafa Al-Khalil, Political Violence in Turkey, Study of Causes and Manifestations, Al-Mustansiriya University, Institute of Asian and African Studies, Turkish Studies Series, No. 3, Baghdad, 1983, p. 30.

33- See for more information about the coup attempt in Türkiye: https://ar.wikipedia.org/wiki/2016. The date of the search was 4/27/2017.

34- Why was Turkey's bloodiest coup the most failed, Arab Center for Research and Policy Studies, Policy Analysis Unit, Doha, 7/21/2016, p. 2.

35- For more information, see: Al-Naba' Information Network, Issue / 10240, 3/15/2017.